

ترجمة عن الإنكليزية

مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية

I. نظرة عامة

المضلل إلى حد بعيد في أن النظام سيتخلى عن مسعاه الصعب لإنجاز "حل أممي"، وأولئك الذين يدعون إلى تسليح الثوار على الأرض ويحشدون الدعم من أجل التدخل العسكري الدولي، وبالتالي يطمحون لإنجاز "حل أممي" خاص بهم.

بشكل عام، فإن العالم الخارجي عالق بين أربعة مواقف مكلفة. حليفاً للنظام، إيران وحزب الله، دعماه بشكل غير مشروط ولديهما كل الدوافع الممكنة للاستمرار بفعل ذلك. روسيا والصين راهنتا على أعداء النظام في الداخل والخارج لحلحلة الوضع، بتوقعهم من الطرف الأول التخلي عن السلاح والانضمام إلى "حوار" غير محدد المعالم، وعلى الطرف الأخير لوقف جميع أشكال الضغوط. ويبقى الغزب مشوشاً ومتردداً، بعد أن استنفد جميع مصادر النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي، بالإضافة إلى خشيته من المستقبل والاقتراب بحذر من مسألة الخيارات العسكرية. لقد تحدثت السعودية وقطر وبصوت مرتفع عن عزمهما تسليح الثورة لكن، حتى على فرض إظهارهما للالتزام والمتابعة الضروريين لتأسيس خطوط إمداد ذات معنى، فمن الصعب رؤية كيف يمكن لمثل تلك الجهود أن تُركع نظاماً حسن التسليح. ومع التجاذب الذي علقت به مهمة عنان بين هذه المواقف المتصارعة فإنها لم تحقق شيئاً حتى الآن باستثناء الدعم اللفظي من قبل جميع المعنيين.

كما يُشير تجاوز عتبات أكثر إثارة للربح، فإن الوضع الراهن لا يشكل مأزقاً ثابتاً وإنما صراعاً في حالة تغير مستمر وبأشكال تزداد خطورة. سواء كانت عناصر النظام أو جماعات المعارضة المسلحة هي المسؤولة عن تفجير معين أو عن مذبحه للمدنيين فإن ذلك يمثل جدلاً عقيماً. الحقيقة هي أن سلوك النظام هو الذي غذى المتطرفين على الجانبين، ويسماحه بانزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى، وفرّ لهم مجالاً يتحركون ويعملون فيه. من المرجح أن أجهزته الأمنية ستفعل كل ما في وسعها لتشويه سمعة المعارضة وإدانتها؛ كما أن المعارضة ستبذل كل إمكانياتها للانتقام من العنف الذي لا يحتمل الذي تعرضت له. ونتيجة لذلك، فقد توافرت الظروف التي قد تصبح فيها أشكال العنف المفرط أمراً روتينياً. وبالمقابل، فإن ذلك سيعزز من قوة العناصر الأكثر راديكالية على جميع الجهات، بما يبرر أسوأ أشكال وحشية النظام ويدفع لأعمال انتقامية مرعبة رداً على ذلك. إذا استمر هذا الاتجاه، فإن الحصيلة الحالية لعدد القتلى – التي هي أصلاً بالألاف – ستبدو متواضعة باعتبار ما سيكون.

لقد ساجل المعلقون السوريون والأجانب على مدى شهور حول ما إذا كانت البلاد تنزلق نحو الحرب الأهلية. لا يمكن للجواب أن يكون قاطعاً؛ إذ إن الحروب الأهلية نادرة ما يكون لها نقاط بداية واضحة المعالم، رغم أن الأعراف السائدة تُشير لاحقاً إلى حدث دراماتيكي واحد بوصفه اللحظة التي أشعلت فتيل تلك الحرب. لا شك أن سورية

بحلول 10 نيسان/إبريل، وهو الموعد النهائي الذي حدده كوفي عنان (المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية) لتنفيذ خطته من أجل السلام، طرأ تحولٌ بشع ومقلق على ديناميكيات الصراع. ينتاب السوريين على مختلف مشاربهم الذهول والصدمة جراء المستويات المرعبة للعنف والكرهية اللذين ولدتهما الأزمة. لقد استهدفت قوات النظام أحياء بكاملها بالقصف المكثف، زاعمة القضاء على جماعات المعارضة المسلحة لكن من دون الاكترات لوجود المدنيين. داخل المدن الكبرى، فقد أبرياء حياتهم بسبب تفجيرات واسعة قرب مواقع أمنية رئيسية. قد تكون الصور الأكثر إثارة للاشمئزاز هي تلك التي تعرض مجازر ارتكبت بحق أسر بكاملها، بما في ذلك الجمجم المهشمة لأطفال صغار. حلت الذكرى الأولى لما بدأ بشكل أساسي كحركة احتجاجية سلمية ومضت مع مظاهرات شعبية متفرقة وحسب. بدلاً من ذلك، كان هناك قدر هائل من سفك الدماء.

قوبلت مبادرة عنان لوضع حدٍ للعنف وإطلاق مرحلة انتقالية بقدر كبير ومبرر من التشكك؛ حتى إن القبول الأولي للنظام السوري بها أثار قدراً أوسع من عدم التصديق. ويبدو أن المشككين كانوا على حق. قبل يوم واحد من حلول الموعد الذي كان يفترض بدمشق فيه أن تسحب قواتها من المدن والبلدات، جعلت ذلك مشروطاً بالحصول على ضمانات خطية من جماعات المعارضة والدول المعادية للنظام بتخليها عن العنف. ما سهّل مثل هذه التكتيكات المواربة هو موقف المجتمع الدولي المنقسم والمتردد، والمتمثل في مزيج من التعهدات الفاترة بدعم المقاومة المسلحة والدعم الشكلي لبعثة دبلوماسية كان دائماً يتوقع فشلها.

من شبه المؤكد أن التنفيذ الكامل لخطة عنان وفي الوقت المحدد لم يكن متوقعاً على الإطلاق. لكن ذلك لا يدعو إلى التخلي عن الدبلوماسية بشكل عام أو عن مهمة عنان بشكل خاص. ينبغي أن تُعطى الأولوية في هذه المرحلة لمنع مزيد من التدهور الخطر وغير القابل للاستدراك. في غياب بديل واقعي وعملي، فإن الفرصة الأفضل لتحقيق ذلك ما تزال تتمثل في البناء على مبادرة المبعوث وتحقيق قدر أوسع من الإجماع الدولي حول خارطة طريق مفصلة.

يتمثل أحد الأوجه الأكثر إثارة للقلق في التصعيد الأخير في أنه لم يدفع إلى أي رد دراماتيكي من أي من اللاعبين الرئيسيين، ما يجعل من المرجح تدهور الأوضاع أكثر فأكثر. لقد علق النظام منذ فترة طويلة في حلقة مفرغة، مضاعفاً قمعه رداً على التحول الراديكالي الذي كان نتيجة لممارسات النظام نفسه. أما المعارضة فتبدو في حالة استقطاب عميق، بين أولئك الذين ما يزالون يغدون الأمل

II. التدهور الخطر للديناميكيات

في انزلاق سورية التدريجي نحو الهاوية، فإن مستويات العنف قد تجاوزت ثلاث عتبات من شأنها أن تغيّر اللعبة برمتها.

أ. تصاعد قمع النظام

أولاً، لقد صعد النظام من قومه بشكل دراماتيكي. خلال الأسابيع القليلة الماضية، قام بعمليات عسكرية تهدف إلى سحق المقاومة المسلحة، التي تكثفت بدورها كرد فعل على القمع الوحشي الذي مارسه الأجهزة الأمنية على المحتجين. لقد استعمل النظام الأسلحة الثقيلة ضد المناطق السكنية، وعلق المدنيين في نقاط النيران. في بابا عمرو، وهو حي محافظ تربط أهله وأصر وثيقة في حمص، أُجبر شهرٌ من القصف المستمر جماعات المعارضة المسلحة على التراجع وترك المنطقة مدمرة ومهجورة؛ ورغم أنه لم يتم على الأرجح استهداف المدنيين بشكل محدد، فإن النظام لم يبذل جهداً جدياً لتجنّبهم عمليات القصف، كما أنه لم يُظهر أي اهتمام بالسكان الذين نزحوا نتيجة المواجهات. في العديد من المناطق التي استعاد النظام مؤخراً السيطرة عليها، ثمة أدلة على حدوث عمليات نهب واسعة من قبل القوات الموالية.

ثمة مزاعم كثيرة عن عمليات قتل دون محاكمة، واختفاء أشخاص، واعتقالات اعتباطية وأشكال أخرى من سوء المعاملة، إلا أنه يصعب توثيق ذلك. لكن الأصعب تحديد إجراء واحد اتخذته النظام لرفع المعاناة عن المحاصرين. بدلاً من ذلك، فإن قوات الجيش والأجهزة الأمنية قامت بعمليات ترقى إلى العقاب الجماعي.

بمرور الوقت، تغيرت طريقة عمل النظام. في المراحل الأولى للصراع، لجم قوات أمنه إلى حد ما، رغم أن ذلك طغت عليه عمليات الضرب الروتينية للمتظاهرين، وتغذيب المعتقلين، وردود الفعل المبالغ فيها على تهديدات حقيقية والإثارة المتمدة للحوادث لتبرير إطلاق النار. خلال هذه الفترة، اكتسبت الاحتجاجات زخماً متزايداً، ما دفع إلى التشكيك في قدرة النظام على الاستمرار وأثار قدراً كبيراً من القلق في أوساطه.

شهدت أواسط صيف عام 2011 عملية التحول إلى ما يُعرف بالحل الأمني – أي قرار النظام بإطلاق العنان للأجهزة الأمنية لاحتواء الحركة الشعبية وإضعافها. حاول فعل ذلك من خلال عزل المناطق بواسطة شبكة من نقاط التفيتش؛ وإثارة المشاعر الطائفية لتعميق الانقسامات؛ واستعمال تكتيكات التخويف لإعادة بناء جدار الخوف. أحدثت هذه التكتيكات أثراً عكسياً. ضاعف المحتجون جهودهم لجسر الحدود الجغرافية، والاجتماعية والطائفية وطوروا ثقافة متقدمة في الاحتجاج والتمرّد، حيث استعمل الغناء، والرقص والنكتة السياسية كرد على أساليب النظام الفظة. وبموازاة ذلك، نظمت جماعات المعارضة المسلحة نفسها تدريجياً لحماية المناطق التي يمكن لهذه الاستعراضات التي لا تهاب السلطة أن تحدث فيها. وقام أشخاص تنطعوا لحماية أحيائهم من عناصر الأمن المسلحين بأسلحة خفيفة وعملاتهم من المدنيين (المعروفين بالشبيحة)، وانضمت إليهم أعداد صغيرة لكن مستمرة من المنشقين عن الجيش.

باتت عالقة في ديناميكية حرب أهلية. وقد تشكل المذابح التي جرت أخيراً والتي راح ضحيتها أسر بأكملها، في وقت ما من المستقبل، الحدث الذي يمثل عبور هذه العتبة. في الوقت الراهن، يجب القيام بكل ما يمكن لمنع حدوث مزيد من التدهور.

كما جادلت مجموعة الأزمات في وقت سابق، فإن النظام سيغير مقاربتة فعلياً فقط إذا ما واجه توازناً مختلفاً للقوى – سياسياً، من خلال تغيير في موقف موسكو؛ أو عسكرياً، من خلال تغييرات على الأرض. كما أن مجموعة الأزمات عبرت وبقوة عن تفضيلها للاحتمال الأول وعن قلقها العميق إزاء الاحتمال الثاني. ووقت كتابة هذه الإحاطة، فإن كلا هاتين الحالتين تبدوان محتملتين في المستقبل المنظور.

بالنظر إلى التغيير المستمر في ديناميكيات الوضع، فإن مهمة عنان، ومهما كانت محبطة، فإنها على الأرجح ستبقى الخيار المتوافر الوحيد لبعض الوقت. لا ينبغي تبديد تلك الفترة بانتظار نهايتها أو المراهنة على انهيارها. من دون التخلي عن احتمالات للتوصل إلى اتفاق سياسي حقيقي حول نقل السلطة، فإن الأولوية اليوم يجب أن تكون خفض حدة التصعيد في عمليات العنف. وينبغي محاولة القيام بذلك من خلال التركيز على الأفكار التي يقدمها عنان وتوسيعها والتي يُذكر أن النظام قد وافق عليها.

يأتي على رأس هذه الأفكار إرسال بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، التي لم تتم الموافقة على تفاصيلها بعد. كما تبين خلال البعثة قصيرة الأجل التي أرسلتها الجامعة العربية، فإن وجود المراقبين لا يمكن أن ينهي العنف – لكن يمكن أن يقيّد النظام ويوفر المناخ أمام الاحتجاجات السلمية. هذه المرة، ومن أجل تعزيز قوة بعثة المراقبين وضمان استمرارها إذا نجحت، فإن تفويض المراقبين، الذي يتضمن الحق في الوصول إلى الأماكن والخطوات المصاحبة لذلك، ينبغي أن تكون مُعرفة بدقة، مع التركيز على القضايا التالية:

- مناطق تجريبية يمكن التوصل فيها إلى وقف إطلاق النار ونشر بعثة المراقبين فوراً، من أجل تحقيق أدلة ملموسة على أن هذه المقاربة يمكن أن تحدث أثراً طيباً على السكان؛
- الترتيبات التي يمكن للنظام أن يسمح بموجبها في المحصلة بجميع الاحتجاجات السلمية، وامتناع المعارضة عن تنظيمها في مناطق محددة داخل دمشق بالنظر إلى حساسيات النظام؛
- بموازاة ما ورد أعلاه، وسائل التأكد من التزام جيران سورية، والتحقق من هذا الالتزام، بتجميد عمليات نقل وتهريب الأسلحة عبر حدودها مع سورية؛
- وضع طرائق لإجراء تحقيقات ذات مصداقية في أسوأ أعمال العنف من أجل تقليص مخاطر تكرارها.

لا بد من الإقرار بأن احتمالات النجاح ضئيلة. لكن الأسوأ بكثير من إعطاء هذه المحاولة فرصة سيكون تكرار الأخطاء التي ارتكبت خلال المبادرة الدبلوماسية الأخيرة التي رعتها الجامعة العربية، والتي اشتملت أيضاً على بعثة مراقبة: بمعنى توقع فشلها؛ والاندفاع إلى التوقف عن دعم سياسة غير مرضية؛ وانتظار ظهور بديل لم يتم الاتفاق عليه ولا حتى التفكير به. ومن ثم التفرج على استمرار القتل.

مع استهداف النظام، الذي يشعر بمزيد من الجراءة والقوة، لمعاقل المعارضة وقمعه لجميع أشكال الاحتجاجات، من المرجح أن تتبنى المعارضة المسلحة طرائق جديدة وأن تعتمد بشكل متزايد على حرب العصابات. وبموجب هذا السيناريو، فإنها ستترجع عندما يتبين أن القوات الموالية بالغة القوة، وتعيد انتشارها في مناطق أخرى وتفسد أي "تقدم" سيذعي النظام أنه حققه، متبعة نمطاً شهدته حالات أخرى من وجود ديناميكيات القتال بين المعارضة المسلحة من جهة وقمع هذه المعارضة من جهة أخرى. بالفعل، وحتى مع تقليص النظام للمساحات المتاحة للاحتجاجات السلمية، فإنه لن يكون قادراً على تقليص مساحة المناورة المتاحة للجماعات المسلحة طالما أنه لا يستطيع تطبيع العلاقات مع المجتمعات التي تتطور هذه الجماعات داخلها.

إن الانفصال المتنامي بين المعارضة المسلحة والحراك الشعبي اللذان كانا حتى الآن متلازمين سيكون له تداعيات خطيرة، وهي مخاوف ينشأ عنها النشاط النشطاء للمعادون للنظام في سورية والخارج¹. يمكن أن يؤدي هذا إلى معارضة مسلحة أكثر انتشاراً وتشظياً (في غياب مشروع جماعي واضح) تعتقد أيديولوجية دينية أكثر وضوحاً (نظراً لغياب رواية شاملة بديلة) واللجوء إلى أشكال أكثر تطرفاً من العنف (في ضوء فشل جميع الخيارات الأخرى ومع تراجع صورة الانتفاضة الشعبية السلمية أمام واقع يتمثل في صراع شرس حتى النهاية). إذا اختارت دول الخليج ذات التوجهات الدينية والشبكات الإسلامية أن تلعب دوراً طاعياً في تسليح المعارضة أو دعمها، وهو احتمال قائم بقوة²، فإن هناك ما يبهر الاعتقاد بأنها ستلعب دوراً موازياً في صياغة المنظور الأيديولوجي لها أيضاً.

ب. التفجيرات

أنت نقطة التحول الثانية في أواسط آذار/مارس 2012 بحدوث سلسلة من التفجيرات التي استهدفت منشآت أمنية في دمشق وحلب، والتي نجم عنها دمار هائل ومقتل مدنيين. بعض المراقبين يشكون في وجود يد للنظام في هذه الأحداث التي خدمت مصلحته إذ ألحقت ضرراً بصورة أعدائه، وعبّأت قاعدته الشعبية ودفعته إلى مزيد من الراديكالية، وأخافت العديد من السوريين الحيايين، وعززت من إحجام الغرب عن المشاركة في صراع مشوش وغير واضح المعالم. من شبه المؤكد أن التفجيرات أحدثت جميع هذه الآثار. إلا أن من المحتمل على الأقل أن تكون قد ارتكبت من قبل عناصر في المعارضة عازمة على تسجيل نقاط في أعقاب الانتصارات العسكرية الأخيرة للنظام، وخلخلة توازن

مع زيادة عدد هؤلاء واكتسابهم لقدر أكبر من الثقة، فإن جماعات المعارضة هذه بدأت بشكل متزايد باتخاذ وضعيات الهجوم، بالقبض على المخبرين، وملاحقة القناصة، ومهاجمة نقاط التفيتش ونصب الكمائن للباصات التي تحمل الجنود الموالين. في وسط سورية على وجه الخصوص، انخرطوا أيضاً في صراع طائفي، مع مواجهة الجماعات المسلحة التي يطغى عليها العنصر السني قوات الأمن التي يطغى عليها العنصر العلوي، والشبيحة وجماعات الناشطين الموالين للنظام. استمرت عمليات القتل والقتل المضاد بين مدّ وجزر وأصبحت بشكل متزايد روتينياً يومياً. مع ارتفاع عدد العناصر الإجرامية داخل الأجهزة الأمنية والمعارضة على حدٍ سواء، فإن البحث عن موارد جديدة واستغلال هذه الموارد، في ما أصبح "اقتصاد عنف" ناشئ، اتخذ عدة أشكال، خصوصاً الخطف مقابل الفدية وسرقة السيارات. على عكس ما يدعيه النظام، فإن الأصولية الدينية في هذه المرحلة، ورغم وجودها، فإنها لم تكن السمة الطاغية على المعارضة. مع تمسك النشطاء برواية فضائية، تركز على الاحتجاجات السلمية وتجاهل هذه النزعات الأكثر غموضاً، فإن النظام فعل عكس ذلك تماماً. كانت الصورة التي رسمها هي أنه يصارع لاستعادة القانون والنظام، وحمل مسؤولية تدهور الأوضاع لكل شيء - التطرف داخل المجتمع، ووسائل الإعلام الأجنبية التي تروج الصراع ومؤامرة دولية - عدا سلوك عناصر أمنه.

بحلول مطلع عام 2012، كانت الضغوط تتنامى من داخل أوساط النظام ومن قاعدته الشعبية كي يضرب بشدة أكبر ويسحق الاضطرابات. قامت وحدات الجيش بعمليات عسكرية، أولاً قرب العاصمة ثم في نقاط مشتتة أخرى في سائر أنحاء البلاد من أجل استعادة الأراضي التي كانت قد أفلتت من سيطرة النظام. بنشر النظام لوحده النخبوية التي تتمتع بقوة نيران طاعية، فإنه سرعان ما بات في وضع يمكنه من إعلان سلسلة من "الانتصارات" ضد جماعات معارضة متشرذمة سيئة التنظيم والتسليح. إلا أن هذا النجاح الظاهري أخفى مشاكل عميقة. ترتب على القتال كلفة باهظة للمدنيين، وفي أعقابها، انخرطت قوات الأمن في انتهاكات واسعة النطاق، ما أدى إلى دفع شرائح كبيرة من المجتمع نحو مزيد من الراديكالية.

في ظل مثل هذه الظروف، يصعب كثيراً تخيل عودة الأوضاع إلى سابق عهدها. يمكن الافتراض بأن السكان، الذين ينظرون إلى وجود أجهزة أمنية طائفية بمثابة احتلال أجنبي، سيمارسون ضدهم عمليات القنص وينصبون لهم الكمائن. بالمقابل، فإن قوات الأمن ستلجأ إلى مزيد من الاعتقالات، والخطف والقتل. وكل ذلك من شأنه على الأرجح أن يُغذي صراعاً مطولاً تتخرب فيه الجماعات المسلحة والسلطات.

خلال هذه العملية، ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جماعات المعارضة المسلحة نفسها قد تكون بدأت بالتغيير. لقد نشأت في البداية من حركة احتجاجية سلمية سعت للحصول على الحماية من الأجهزة الأمنية؛ وبذلك المعنى، فإن شرعيتها مستمدة من التفويض الشعبي ما. رغم أن بعض عناصرها انخرط في أنشطة إجرامية وارتكب أعمال عنف لا مبرر لها، فإن سلوكها على وجه الإجمال كان مقيداً بالحاجة إلى ضمان سلامة المدنيين، والدفاع عن "ثقافة المعارضة" والمساعدة في تحقيق الهدف الصعب لكن المشروع المتمثل في الإطاحة بالنظام عن طريق إظهار افتقاره للدعم في الشارع. يبدو أن هذا التقاهم الضمني قد وصل إلى نهايته.

¹ مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2012.
² في مؤتمر اسطنبول الذي عقد في 31 آذار/مارس-1 نيسان/أبريل لـ "أصدقاء سورية"، تعهد عدد من الدول (خصوصاً الولايات المتحدة) بتقديم المساعدة المالية لقوات المعارضة المسلحة وتزويدها بمعدات الاتصالات لكنها امتنعت عن الموافقة على تزويدها بالمواد القتالية. نيويورك تايمز، 2 نيسان/أبريل 2012. إلا أن وزير الخارجية السعودي مضى أبعد من ذلك، مؤكداً على أن "تسليح المعارضة واجب". سكاى نيوز، 2 نيسان/أبريل 2012، <http://news.sky.com/home/world-news/article/16200287>

الأجهزة لامبالاة تجاه تلك الظاهرة، وركزت اهتمامها ومواردها على سحق التحديات التي تواجه النظام؛ وفي أسوأها فإنها فاقمت منها سواء من خلال سلوكها الطائفي أو من خلال إثارة أحداثٍ تهدف إلى إثارة النزاعات بين الطوائف نفسها.

في الواقع، فإن النظام دأب باستمرار على تحريض قاعدته العلوية للوصول إلى حالة من السعار، وخلق وحشاً شبيهاً بوحش فرانكنشتاين لا تعترف بوجوده ناهيك عن التصدي له. قبل تحول الحركة الاحتجاجية إلى العنف بوقت طويل، سعت السلطات لإقناع الطائفة العلوية بأن ثمة مخاطر في أن تُذبح على أيدي حركة المعارضة التي صُورت في الوقت نفسه على أنها أقلية تتكون من إرهابيين قتلوا، وأغلبية تطغى عليها الأصولية السنية وطابور خامس غريب يعمل نيابة عن مؤامرة كونية. نشرت الأجهزة الأمنية قصصاً (ومقاطع فيديو حتى) لامرأة من حمص لم تكف بشرب دماء العلويين التي أحضرتها لها الجماعات المسلحة، بل قامت بتقطيع أجسادهم ونثر أترافهم؛³ وصورت المحتجين بشكل منهجي على أنهم متطرفون سلفيون يؤسسون إمارات إسلامية في المناطق التي يسيطرون عليها في سورية؛ وبثت أدلة مزعومة على مشاركة أجنبية، مثل رزم الشياكل الإسرائيلية التي عُثر عليها في مخابئ الجماعات المسلحة في بابا عمر. وفي الوقت نفسه، قامت بتجنيد العلويين في صفوف الشبيحة، وسلحتهم للدفاع عن أنفسهم، وسمحت لهم بتشكيل ميليشيات.

الكتابات التي تتركها قوات النظام النخبوية وعناصر الأمن والشبيحة على جدران المدينة تشمل شعارات مثل "الله، سورية، بشار وبس"؛ "الأسد أو لا أحد"؛ و "الأسد أو سنحرق البلد".⁴ تُعبّر هذه الشعارات بدقة عن الذهنية شبه العدمية لهذه المجموعات، التي تقول بوجود المحافظة على الهيكلية الحالية للسلطة بأي ثمن لأن سقوطها سيكون بكلفة أعلى بكثير. يُغذي هذا المنطق حلقة مفرغة، لأنه كلما انخرط المرء في العنف المتصاعد الذي يمارسه النظام، كلما كان الثمن أعلى في حالة سقوطه. بعض المؤيدين مضوا إلى حد تشكيل ظاهرة شبيهة بعبادة الفرد حول ماهر الأسد، شقيق الرئيس، والذي يُعتقد بأنه رجل النظام القوي والقادر على إطلاق قدر أكبر من قوة السلاح.⁵

في ظروف مشحونة بالكرهية الطائفية والصراعات الأهلية، فإن بعض الموالين العتاة قد يقومون بارتكاب مذابح، سواء رغبت قياداتهم في دمشق بفعل ذلك أو لم ترض. الأكثر من ذلك، وحيث أن أحد المحرمات قد انتهك دون حدوث تبعات محلية أو دولية ملموسة، فإن النظام قد لا يشعر بأنه ملزم بمنعهم من القيام بذلك. وعلى نطاق أوسع، ففي الروايات التي يقدمها المسؤولون وكذلك حلفاؤهم والمتعاطفون معهم، تتلاشى أعمال الرعب المستعملة ضد العدو، أو الأسوأ من ذلك، تشكل تبريراً لوحشيتهم المفرطة.

المعارضة، من ناحيتها، أعلنت بسرعة أن النظام وحده قادر على مثل هذا السلوك المروّع. وهذا الزعم إشكالي وقصير النظر في آن معاً.

³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2011.

⁴ مشاهدات لمجموعة الأزمات، آذار/مارس 2012.

⁵ مقاطع فيديو منتشرة بين المتعاطفين تصوره كقائد عسكري عظيم، محاطاً بقدر كبير من الأبهة والتعظيم التي بالكاد يظهر فيها بشار.

أجهزته الأمنية، وبشكل أوسع، السعي للانتقام لأعمال العنف الرهيبة التي شهدتها.

بصرف النظر عنّ يتحمل المسؤولية، فإن هذه العمليات تنسجم تماماً مع المرحلة الجديدة للصراع وهناك خطر من أن تصبح روتينية. وتزداد صعوبة منعها الآن إذ إن الأجهزة الأمنية، التي كانت متغلغلة في وقت ما داخل المجتمع، جرت عداوة قطاعات كاملة من المجتمع وبالتالي لم تعد تمتلك الإمكانيات نفسها التي كانت تمتلكها في جمع المعلومات الاستخبارية. وبالمقابل، فإن النظام سيستحضر بشكل متزايد التفجيرات المتكررة و "مكافحة الإرهاب" لتبرير قمعته المتصاعد. بما أن الأفعال التي يمكن أن تعزى لجهاديين حقيقيين أو مزعومين يمكن أن تشوش الصورة أمام المراقبين الأجانب وأمام السوريين على حدٍ سواء، فإن من المرجح أن تشعر السلطات بأنها تتمتع بالغطاء السياسي الضروري لتكثيف عمليات قمعها على حساب سقوط أعداد متزايدة يومياً من الضحايا. وبموجب هذا السيناريو، فإن الحصيلة اليومية من القتلى - بما في ذلك عناصر الجماعات المسلحة، والقوات الموالية والمدنيين - يمكن أن تصل بسرعة إلى بضعة آلاف.

ج. المذابح

من شبه المؤكد أن الطريقة الثالثة التي تصاعد بها العنف هي أكثر تلك الطرق مأساوية وبشاعة. مرة أخرى في أواسط آذار/مارس، وفي أعقاب عمليات عسكرية في حمص، صُدم المجتمع المسالم تقليدياً بصور المذابح الوحشية التي شملت عائلات بأكملها، بما في ذلك الأطفال الصغار الذين تبذرو رؤوسهم قد هُتّمت بأدوات ثقيلة غير حادة - خصوصاً في كرم الزيتون، وهي منطقة ذات أغلبية سنية في حمص. كان من الممكن تماماً تفهم حالة الذهول وعدم التصديق التي سادت في أعقاب ذلك. المنطقة معتادة على العنف، لكنه عنف من ذلك النوع المدفوع باعتبارات سياسية وأهداف عملية، حتى عندما يستند إلى رواية دينية. على النقيض من ذلك، فإن هذا التعبير عن الكراهية الخالصة يمثل استثناءً ونذيراً قائماً لما يمكن أن يحمله المستقبل.

رغم أن الشكوك في معظمها توجهت إلى الشبيحة، يبقى من غير الواضح من هم الفاعلون الحقيقيون؛ إذ يمكن المجادلة بأن النظام لا يمكن أن يكون قد أمر بمثل هذه العمليات أو نفذها بنفسه، على الأقل خشية أن تُحدث رد فعل دولي قوي وأن تعزز الدعوات إلى التدخل. لكن، وحتى إذا تبين أن الفاعلين عناصر منفردين وليس النظام نفسه، فإن السلطات ستتحمل المسؤولية عن إطلاق مثل تلك الديناميكيات المرعبة - كما أن الأخطار التي ينذر بها مثل ذلك النوع من العنف ليست أقل جساماً.

بالفعل، فإن إحدى السمات المثيرة للقلق أن عتبة كذلك أمكن عبورها دون أن يثير ذلك ردوداً جديدة أو مختلفة تتناسب مع خطورتها - من قبل أي جهة كانت. بدلاً من ذلك، فقد كانت جميع ردود الفعل متوقعة، وهو ما يعزز احتمال أن تكون هذه المأساة سابقة لمأس أخرى شبيهة بها. وبهذا المعنى، فإنها تشكل عرضاً لاتجاهات أعمق وأكثر إثارة للقلق لا يبدو أن أيّاً من الأطراف مستعد للاعتراف بها. النظام، الذي أشار بسرعة إلى المعارضة، زعم فوراً بأنه اعتقل المشتبه بهم. إلا أن أجهزته الأمنية - ورغم مئات الآلاف من العناصر، والأعداد الكبيرة من نقاط التفتيش والضغوط الشديدة - لم تقم بالكثير لمنع الترددي السريع في العلاقات بين الطوائف. في أفضل الأحوال أبدت هذه

حماسة الصين. وهو مفلس سياسياً وأيديولوجياً. في فترة ما كان يزعم بأنه طليعة المقاومة للإمبريالية الأمريكية والهيمنة الإسرائيلية، أما الآن فقد اتضح بما لا يقبل الشك بأن قضيته المحورية هي البقاء، وهو هدفٌ مستعد في سبيل تحقيقه إلى شن حرب على شعبه، وخلال هذه العملية، تعريض البلاد للتدخل الأجنبي.

كان يُنظر إلى بشار الأسد في السابق من قبل العديد من المواطنين على أنه ضماناً ضرورية للوحدة الوطنية، أما الآن فقد باتت شخصية استقطابية بشدة، يُجله البعض ويزدرية البعض الآخر. لقد تكسرت صلات النظام بقطاعات واسعة من المجتمع، وأصبحت سيطرته على مناطق واسعة من أراضي البلاد غير أكيدة في أحسن الأحوال. حتى إذا تجاوز هذه الأزمة، فمن غير المرجح أن يستعيد القدرة على الحكم بشكل فعال ولن يكون أمامه خيارات عديدة سوى أن يحكم من خلال الرعب. قدراته العسكرية تتلاشى ببطء لكن بثبات، نتيجة عمليات الانشقاق المحدودة لكن المستمرة، وتراجع عدد المنضمين إلى الجيش وتردي المعنويات. الاقتصاد مدمر وسيبقى كذلك في المستقبل المنظور. القطاع الزراعي، على وجه الخصوص، تعطل بسبب الصراع، ونقص الوقود وتلاشي خدمات الدولة؛ وبموجب بعض التقديرات، فإن البلاد ستعاني نقصاً حاداً في الأغذية قريباً جداً.⁷

رغم هذه الوقائع، فإن النظام لم يصدر أية إشارة على أنه سيغير هذا المسار. لقد أعلن عن موعد لإجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو، على أمل المحافظة على الرواية الخيالية المتمثلة في الإصلاح السياسي. ويكرر عرضه بإجراء حوار مع خصومه ويُتوقع أن يستمر في فعل ذلك – في الوقت نفسه الذي يقوم فيه باعتقال أو ترويع حتى أكثر هؤلاء الخصوم اعتدالاً. وطوال هذا الوقت، فإن من شبه المؤكد أن يستمر النظام في حرب الاستنزاف التي يشنها على المحتجين وجماعات المعارضة المسلحة، وأن يسعى لاحتوائها، وتقليص قوتها وتدريباً تحجيف الدعم الذي تحظى به في المجتمع الذي سيفعه النظام إلى الاستنزاف. ستكون الخسائر البشرية والمادية هائلة، رغم أن النظام سيسعى على الأرجح إلى تجنب حدوث حمام دم كبير يمكن أن يستحضر ذكريات أحداث حماه، عام 1982، وأن يدفع نحو تدخل عسكري دولي.

في مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع المسؤولين خلال الأشهر القليلة الماضية، وعند التأكيد عليهم بأن ثمة حاجة لإجراء تغييرات دراماتيكية، فإنهم قدموا حججاً مختلفة لشرح ثبات النظام وتعبته.⁸

يشيرون بداية إلى أن الهدف النهائي لخصومهم المحليين والأجانب على حد سواء ليس إصلاح النظام بل الإطاحة به؛ ونتيجة لذلك، فإن التنازلات واسعة النطاق لن تؤدي إلى تهدئة الاضطرابات، بل ستشجع المعارضة، وتضعف النظام وتُسرع في نهايته. إنهم يصرون على أن أية إصلاحات إضافية ستأتي فقط عندما تتحسن الأوضاع – مهما بدا هذا الوعد فارغاً بالنسبة لأعداد كبيرة من السوريين الذين يصرون على أن النظام لم يفعل شيئاً على مدى أربعين عاماً إلا على سبيل رد الفعل ودائماً تحت الضغط. في الحقيقة، ومن العديد من

من شبه المؤكد أن الفظاعات التي ارتكبتها أحد الأطراف أدت أو ستؤدي إلى فظاعات يرتكبها الطرف الآخر، وهو ما يُطلق ديناميكية تغذي الأخرى يمكن أن تطغى على كل ما عداها إذا لم يتم وقفها بسرعة وفعالية. وهو ما بدأ يحدث فعلاً، ففي حين أن من المؤكد أن السلطات استعملت قوة غير متناسبة، ولجأت إلى تكتيكات ترهيب شنيعة، وتساهلت مع الانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الأمن وأثارت التوترات الطائفية، فإن ضحايا هذا العنف ردوا بطرق مثيرة للقلق أيضاً.

في بعض أجزاء البلاد، بدأت الاحتجاجات باستعمال لهجة طائفية بشكل متزايد وقد تم تصوير أحد قادة المعارضة في حمص – الذي يُذكر أن أفراد عائلته قتلوا من قبل النظام كرد انتقامي على موافقه في السابق والتي كانت أكثر اعتدالاً – يهتف بشعارات تدعو إلى "إبادة العلويين". عدم التسامح الطائفي يتصاعد في كل مكان، والصراع الأهلي ينتشر من وسط سورية إلى أماكن مثل ريف دمشق، التي لوحظ نشوء نمط من أعمال القتل الطائفية فيها.⁶ في الوقت نفسه، فإن الأصولية باتت أكثر انتشاراً، مع تحول الصراع إلى صراع مُهلك ويأس بشكل متزايد، والعالم الخارجي يتفرج، واللاعبيين الإسلاميين المتشددين في الخارج يلعبون دوراً أكثر محورية في تحريض المعارضة.

ليس من المفاجئ أن مثل هذه التطورات تحيّد العديد من أنصار المعارضة، سواء من أفراد الطبقة الوسطى والأقليات أو من النشطاء التقدميين. لقد تم إبطال بعض إنجازاتها التي ناضلت لتحقيقها في تجاوز الانقسامات الاجتماعية، والأيديولوجية، والطائفية. وقد تمثلت الحصيلة في تقويض عملية التعبئة الشعبية الواسعة التي تسلحت بالكرامة في وجه القمع، وضبط النفس في الرد على الانتهاكات والتضامن العابر للانقسامات التقليدية ما ساهم بشكل محوري في المحافظة على وحدة المجتمع.

في الوقت الراهن، وفي مواجهة احتمال التردّي الخطر للأوضاع، ليس هناك الكثير من الأمل في أن النظام سيغير من مساره. على النقيض من ذلك، وبالطريقة نفسها التي تبنى بها ما سُمي بالحلّ الأمني لمعالجة النواقص التي شابت في البداية مقاربتة المختلطة، فهو يلجأ الآن إلى حل عسكري لمعالجة الأضرار التي تسبب بها حلّه الأمني السابق. ما تجنّبه القيادة بحذر هو الانخراط في حلٍ سياسي شامل. كما أنه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأنها ستفعل ذلك الآن – ليس في وقت يشعر فيه النظام بشكل متزايد بالارتياح، حتى وهو يجلس على قمة بلد يتداعى تحت أقدامه.

III. نظام في مجالته الأمن والمريح؟

إذا نُظر إلى الصعوبات التي يواجهها النظام بموضوعية فإنها تبدو فعلياً عصية على المعالجة. دولياً، النظام معزول أكثر من أي وقت مضى، يدعمه فقط عدة حلفاء تقليديين إضافة إلى روسيا، تتبعتها دون

⁷ *The National*, 19 March 2012

⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سوريين، دمشق، أيلول/سبتمبر – آذار/مارس 2012.

⁶ مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سكان ضواحي العاصمة، دمشق، آذار/مارس 2012.

مصلحة في تصعيد عمليات القمع والذين يعرفون بأن أي مسار سياسي جدي سيكون في المحصلة على حسابهم.¹⁰

على وجه الإجمال، وبموجب هذا المنطق، فإن العالم الخارجي والمعارضة الداخلية ينبغي أن يكونا أكثر "عقلانية"، وأن يتوقفا عن الدفع باتجاه التغيير الدراماتيكي وأن يأملا بأن يتحول النظام بمرور الوقت. وبشكل مماثل، فإنهم يصرون على أن النظام تعلم الدرس وأنه لا يستطيع الاستمرار كسابق عهده - لكن، ومع قولهم ذلك، فإنهم يؤكدون على أن الإصلاحات ينبغي أن تحدث بشكل تدريجي جداً في مجتمع غير مستعد للتغييرات الجذرية. في المحصلة، فإن ما تقدمه للمستقبل هو بلد يحكمه نفس الرئيس، ونفس الأسرة ونفس الأجهزة الأمنية - وهو ما يصعب تسويقه لدى العدد الكبير من السوريين الذين يعتقدون بأن هذه الطبقة الحاكمة قد أخفقت في تلبية تطلمات شعبها، وحرمتها، وأذنتها، وعذبتة وقتلته بطرق يصعب تخيلها. المفارقة هنا هي أن العناصر البراغمية في النظام تضعف العناصر البراغمية في المعارضة، التي تدعم عملية أكثر تدريجية في الإصلاح، لكنها في الوقت نفسه تفقد مصداقيتها باستعدادها للتفكير في تسوية جدية مع النظام. وحتى الآن فإن الحصيلة النهائية كانت نفي أية إمكانية لوجود مسار سياسي متفاوض عليه.

رغم ذلك، فإن السبب الأكثر جوهرية لعناد النظام يكمن في قناعاته بأن الوضع ليس بالخطورة التي يبدو عليها.

من وجهة نظر النظام، فإن المجتمع الدولي ظل مستقطباً وعاجزاً أمام التصاعد الدراماتيكي في أعمال القمع. إن أسابيع من قصف حي بابا عمرو لم تُحدث أي تغيير. على العكس، فإن الدعم الروسي ظل على ثباته، رغم بعض الانتقادات اللفظية؛¹¹ ومن وجهة نظر دمشق، فإن الولايات المتحدة بدأت بتليين موقفها. في عدد من التصريحات الرسمية، كان تقييمها بأن النظام يحقق المزيد من المكاسب؛¹² وعبرت عن القلق من احتمال نشوب حرب أهلية؛ وأشارت إلى المخاطر المترتبة على التدخل العسكري¹³ وتسليح المعارضة؛¹⁴

¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير - آذار/مارس 2012.

¹¹ في 20 آذار/مارس، قال وزير الخارجية سيرغي لافروف: "نعتقد بأن القيادة السورية ردت بشكل خاطئ على أول ظهور للاحتجاجات السلمية، ورغم وعودها المتكررة رداً على دعواتنا، فإن القيادة السورية ما تزال ترتكب عدداً كبيراً من الأخطاء. ... والأشياء التي تقوم بها في الاتجاه الصحيح، تقوم بها متأخرة جداً. للأسف، فقد أفضى ذلك وبالعدد من الطرق إلى وصول الصراع إلى هذه المرحلة الخطيرة". رويترز، 20 آذار/مارس 2010.

¹² الجنرال جيمس ماتيس، قائد القيادة المركزية، قال إن قوات النظام كانت "تكتسب زخماً مادياً في ميدان المعركة" وكان تقييمه أن الأسد "سيبقى موجوداً لبعض الوقت لأنني أعتقد بأنه سيستمر في استعمال أسلحة أقل وأقل ضد شعبه". مقتبس في واشنطن بوست، 6 آذار/مارس 2012.

¹³ الجنرال ماتيس وصف العمليات الأميركية أو الدولية ضد قوات الأسد بأنها تشكل "تحدياً"، لأن الروس زدوا سورية بـ "قدرات دفاع جوي متكاملة ومتقدمة جداً - صواريخ، رادارات، وما شاكل". المرجع السابق. رئيس هيئة الأركان المشتركة عزز من هذه النقطة بالتأكيد على أن قدرات الدفاع الجوي كانت متوضعة في الأحياء المأهولة، مما يزيد من مخاطر وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين في حال حاولت الولايات المتحدة

الأوجه، فإن النظام يفعل اليوم ما كان ينبغي أن يفعله قبل عام، عندما كانت المطالب الشعبية أكثر اعتدالاً وبراغماتية؛ أي تخفيف الحكم المهيمن لحزب البعث؛ وإحداث قدر من التعددية المنضبطة؛ واتخاذ خطوات نحو تشكيل حكومة أكثر تمثيلاً.⁹ يقول الإصلاحيون داخل النظام بأن هذه الإصلاحات، مهما كانت متواضعة، فإنها رغم ذلك تشكل تنازلات هامة ينبغي أخذها والبناء عليها. لكن ذلك لا يُجدي نفعاً؛ فيحلول هذا الوقت، بات لدى العديد من السوريين مظالم أعمق بحيث أن مثل هذه الإجراءات لا تقترب حتى من معالجتها.

كما يجادل المسؤولون بأن النظام لم يعطَ فرصة. من وجهة نظرهم، فإن البلدان الغربية اعتبرت أنه انتهى حتى قبل أن يبدأ بالرد وفعلت كل ما في وسعها من ثم لتعميق الأزمة. وسائل الإعلام العربية شوّهت الصورة، وضخمت الأخطاء وشجعت المطالب الشعبية غير المسؤولة. في سعي المعارضة وبسرعة لتغيير النظام ورفض الحوار حتى يتوقف العنف، فإنها أغلقت الباب على الحل السلمي. بعضهم يمضي أبعد من ذلك إلى القول بأن السوريين الذين أسبئت معاملتهم من قبل الأجهزة الأمنية كان ينبغي أن يظهروا ضبط النفس بدلاً من ردود الفعل المبالغ بها ومفاضة الوضع. وبموجب هذه الحجة، فإن المعارضة لو كانت مهتمة بالمصالح الوطنية، لما لجأت إلى إثارة الفوضى والاضطرابات. مهما بدت وجهات النظر هذه مُحيرة، فإنها واسعة الانتشار بين مسؤولي النظام ومؤيديه الذين يمثلون أذراؤهم لمأزق أخوتهم في الوطن بحد ذاته عرضاً للتحاملات الاجتماعية و/أو الطائفية العميقة. إنهم يعتقدون بأنه مهما بلغت المعاناة، فإنها لا يمكن أن تيرر زعزعة استقرار البلاد. بشكل عام، فإن المسؤولين يرفضون أية مساءلة، ويشيرون إلى الجناة في القريب والبعيد في حين يبرؤون أنفسهم تماماً من أية مسؤولية.

المسؤولون والمتعاطفون مع النظام ينزعون أيضاً لوضع سقف منخفض جداً لما يمكن توقعه واقعياً بالنظر إلى طبيعة السلطة. إن قضايا تعتبر محورية لأي حل سياسي - تلك المتعلقة بشريعة الرئيس؛ وحكم العائلة الحاكمة؛ وسلوك الأجهزة الأمنية - تبقى قضايا غير قابلة للنقاش سلفاً، على الأقل حتى يستعيد النظام الاستقرار، وعندها يصعب تخيل لماذا سيوافق على معالجتها أصلاً. حتى مسألة في مثل إلحاح سلوك الشبيحة تعتبر أمراً محظوراً، من حيث أن مواجهتها ستقوض رواية النظام المحورية، أي أنه يسعى لاستعادة القانون والنظام، لا أنه يتبع سياسة فرق تسد. يقر بعض أعضاء الحلقة الداخلية في النظام بالحاجة لعملية مصالحة وطنية في المستقبل، لكنها ستكون عملية يسامح بها الشعب النظام (على جرائم من الأفضل أن تُنسى)؛ وأن يسامح النظام الشعب (على تحديه للنظام وإثارة الفوضى)؛ وأن يعود الجميع إلى سابق عهدهم. في الواقع فإن هذا لا يمكن أن ينجح.

بعض الأصوات البراغمية داخل هيكلية السلطة تنذر من أن الطبيعة الحالية للانتفاضة - بما في ذلك دعواتها لإسقاط النظام وإعدام الرئيس؛ والدعوة إلى ممارسة الضغوط الغربية؛ ورفض الحوار؛ والعسكرة - قوت المتشددين في النظام. ويقولون بأن ذلك سهل الأمور على البعض في القيادة وفي الأجهزة الأمنية ممن لهم

تونس؛ والأخير في تركيا في نيسان/أبريل، فشلا في التوصل إلى نتائج ملموسة.¹⁷

من وجهة نظر النظام، فإن مهمة عنان لا تشكل تهديداً على الإطلاق، بل يمكن أن تكون وسيلة لإطالة أمد العملية وتحويل التركيز من تغيير النظام إلى فرض التنازلات عليه - توفير وصول المساعدات الإنسانية، والموافقة على وقف إطلاق النار والشروع في حوار سياسي بتعريف غامض - وجميع هذه النقاط يمكن التفاوض وإعادة التفاوض عليها، إلى ما لا نهاية. لقد كان البيان الرئاسي لمجلس الأمن في 21 آذار/مارس مؤشراً على الدعم الدولي للمهمة؛ لكن من وجهة نظر النظام، فإنه بالكاد شكل تحولاً حقيقياً في التركيبة الدولية، بل إنه عكس مازقاً ووقر رخصة للنظام بالاستمرار في ما يفعله.

حتى الآن، انسجم رد فعل دمشق مع موقفها التقليدي: أخذت بعض الوقت قبل القبول بخطة عنان ذات النقاط الست (بما فيها الالتزام بالمفاوضات السياسية، ووقف إطلاق النار بإشراف الأمم المتحدة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح المعتقلين، وحرية حركة وسائل الإعلام الأجنبية واحترام حق النظار السلمي)؛ وتستمر في المماطلة في ما يتعلق بالتنفيذ؛¹⁸ بإضافة شروط (مثل وضع حد لجميع أشكال العنف الممارس من قبل المعارضة)؛ وتستغل (إن لم تكن هي التي تُثير) التصعيد في العنف لعرقلة العملية. يبدو أن عنان يعتمد بشكل كبير على الدعم الروسي، وهو المسار الصحيح. لكن هنا أيضاً يمكن للمرء أن يتوقع الطريقة التي ستتصرف بها سورية: من المرجح أنها ستردد بشكل إيجابي أكبر على موسكو مما ترد على غيرها من أجل مكافأتها على دعمها، وتعزيز العلاقات الثنائية وإظهار أنه على العكس، فإن تنمر القوى الغربية لا يمكن أن يُجدي نفعاً، وتستمر في هذه الأثناء في تحاشي القيام بأي خطوة هامة. وستكون النتيجة النهائية عبارة عن عملية شكلية مملة ستتطلب جهود دبلوماسية هائلة لإبقائها على قيد الحياة فقط.

وأبرزت عدم توحد المعارضة¹⁵ إضافة إلى الوجود الجهادي المتزايد.¹⁶ مرة أخرى ومن وجهة نظر النظام، فإن اجتماعي "أصدقاء سورية" اللذين عقدا، الأول في شباط/فبراير في

ضربها. اسوشيتد برس، 7 آذار/مارس 2012. في مؤتمر صحفي عقده في 6 آذار/مارس، تدخل الرئيس أوباما بقوة ضد أولئك الذين يحثون على اتخاذ عمل عسكري فوري قائلاً: "أن نقوم بعمل عسكري منفرد، كما اقترح البعض، أو أن نفكر بأن ثمة حلاً بسيطاً، خطأ من وجهة نظري ... هذا وضع أكثر تعقيداً بكثير [من وضع ليبيا]. وأضاف: "إن فكرة أن طريقة حل كل من هذه المشاكل هي أن ننشر جيشنا لم تكن صحيحة في الماضي، ولن تكون صحيحة الآن". انظر www.whitehouse.gov/the-press-office/2012/03/06/press-conference-president. وكما شرح أحد المسؤولين الأميركيين أنه في حين أن الأمور يمكن أن تتغير في مواجهة العنف المتزايد والوصول إلى مازق في الجهود الدبلوماسية، "الآن، لا أوباما ولا [وزير الخارجية هيلاري] كليتون يفضلان العمل العسكري. كما أن البناتاغون يعارض مثل هذا العمل بقوة أكبر، ولهذا السبب فإنهم يتحدثون دائماً عن مدى خطورة الضربة العسكرية ومدى القوة التي ينبغي أن تكون عليها لتحديث أثر. هذا لا يعني أن الرئيس لا يريد أن يفعل شيئاً؛ فقد دأب على الدفع إلى النظر في عدد من الخيارات منذ مدة. إلا أن البناتاغون أحاطه علماً بما ينبغي توافره لتنفيذ أي من الخيارات العسكرية التي يتم نقاشها (منطقة آمنة، ممرات إنسانية وما شاكل): وضربات عسكرية هائلة للقضاء على الدفاعات الجوية السورية. وهذه الأعمال ذات نطاق غير اعتيادي، يتجاوز حتى ما يتم التفكير به حيال كوريا الشمالية. لقد استثمر النظام فيها لسنوات ولديه الآن أحدث التقانات الروسية. بالطبع يمكننا القضاء عليها. لكن وطبقاً للبناتاغون، "فإن ذلك سيستغرق حوالي الشهرين من الضربات الجوية المكثفة، والتي ستوقع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين بالنظر إلى أن سورية وضعت هذه الدفاعات في جزء ضيق من البلاد، لكن في المناطق ذات الأهمية القصوى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2012.

¹⁴ الجنرال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان المشتركة قال، "أعتقد أن من السابق لأوانه اتخاذ قرار بتسليح المعارضة في سورية لأنني سأتحدى أي شخص أن يقدم لي تعريفاً واضحاً للمعارضة السورية في هذه اللحظة".

ياهو نيوز، 21 شباط/فبراير 2012. المسؤولون الأميركيون عبروا عن قلقهم إزاء تسليح المعارضة، ويذكرون عدم معرفتهم بماهية المعارضة؛ والخوف من أن تقع الأسلحة الخطرة في أيدي خطيرة؛ والمخاوف من اندلاع صراعات داخل المعارضة أو أن تستعمل الأسلحة للانتقام من العلويين أو غيرهم؛ والقلق من أن الجماعات المسلحة قد تتمكن من الوصول إلى منشآت تخزين الأسلحة الكيميائية في سورية. إضافة إلى ذلك، فقد قالوا بأن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً كي تصبح المعارضة في موقع يمكنها من تحدي قوات الأسد، حتى على افتراض وجود جهود كبيرة من قبل السعودية وقطر. في هذه الأثناء، فإن قوات النظام ستتعبهم بشكل أكثر ضراوة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2012.

¹⁵ مسؤول أميركي قال، "لقد تبين أن المجلس الوطني السوري [المظلة التي تضم عدداً من جماعات المعارضة] معطل، إذ إن أعضائه منشغلون بالصراع في ما بينهم حول المكاتب والمراكز مما هم منشغلون بوضع خطة انتقال حقيقية". زملاء آخرون له كانوا أقل حدة، رغم أن الجميع أقر أن المجلس شكل خيبة أمل حتى الآن. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2012.

¹⁶ قال ديمبسي، "ثمة مؤشرات على أن القاعدة منخرطة في الأحداث وأنها مهتمة بدعم المعارضة ... وإلى أن تتضح الصورة بشكل أكبر بالنسبة لنا حول ماهيتهم وطبيعتهم، أعتقد أنه سيكون من السابق لأوانه التحدث عن تسليحهم". ياهو نيوز، 21 شباط/فبراير 2012.

¹⁷ للمسؤولين الغربيين وجهة نظر أخرى حول مؤتمر اسطنبول بشكل خاص، حيث يرون بأنه شكل خطوة هامة في تقديم الدعم المادي للمعارضة. انظر أدناه. في "خلاصة الرئيس من اجتماع أصدقاء سورية" (مؤتمر اسطنبول)، دعا المشاركون عنان لوضع "إطار زمني للخطوات التالية، بما في ذلك العودة إلى مجلس الأمن، إذا استمر القتل؛" ووافق على التقدم بمبادرة تعددية لدعم الجهود الدولية والسورية لتوثيق، وتحليل وتخزين الأدلة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛ "اللتزم بمتابعة وزيادة المساعدة، كقضية تحظى بأولوية قصوى، بما في ذلك التمويل والدعم المالي، لتلبية احتياجات الشعب السوري". النص الكامل للبيان الختامي موجود على www.fco.gov.uk/en/news/latest-news/?view=News&id=749074282.

¹⁸ في 2 نيسان/أبريل، ذكر أن الأسد أخبر عنان بأنه سيبدأ بتنفيذ الخطة؛ بحلول 10 نيسان/أبريل، كان يفترض أن يوقف تحرك القوات إلى داخل المدن، وسحب الأسلحة الثقيلة من المدن والشروع في سحب القوات. Naharnet, 2 April 2012. في وقت لاحق أعلنت وزارة الخارجية السورية بأنها لن تفعل ذلك قبل استلام تعهدات خطية من جماعات المعارضة المسلحة بتسليم أسلحتها، وقبل أن تضمن دول معادية مثل تركيا، والسعودية وقطر أنها ستتوقف عن تقديم أي دعم يقدم لهذه الجماعات. وكالة الأنباء العربية السورية، 8 نيسان/أبريل 2012.

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي تمر بها المملكة.²²

رغم ذلك، وحتى على فرض أن كميات كبيرة من الأسلحة وصلت إلى أيدي المعارضة، فإن النظام قد يشعر بأن ما من شيء يدعو إلى القلق. في ليبيا، من شبه المؤكد أن الحملة الجوية التي شنّها حلف شمال الأطلسي أسهمت أكثر بكثير في هزيمة قوات القذافي مما فعلته كل المساعدة التي قدمت لجماعات الثوار؛ وحتى عندها، فإن الأمر استغرق شهوراً لتحقيق النصر. يمكن المجادلة بأن البعد الطائفي في سورية يمكن أن يسرع الأحداث، ويشجع أعداداً متزايدة من الجنود على الانشقاق حالما سيطرت جماعات المعارضة المسلحة على أجزاء من الأرض؛ لكن من المحتمل أيضاً أن تسهم في إبطاء الأحداث، وتعزيز تصميم مؤيدي النظام الذين يمتلكون الدوافع والأسلحة المتطورة. إضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يتوقع زيادة مشاركة حلفاء النظام في الصراع إذا تحول هذا الصراع إلى حرب إقليمية بالوكالة.

أظهر النظام في البداية مخاوف عميقة في ما يتعلق بمعارضة المنفى. لكن على الأقل حتى الآن فإنها لم تثبت أنها تشكل تهديداً جدياً، حيث فشلت في إقامة جبهة موحدة أو ضمان التدخل الدولي. بمرور الوقت، فقدت التأييد داخل سورية نفسها، نتيجة لعدم قدرتها على تقديم نتائج عملية أو تطوير رؤية سياسية متماسكة. يمكن المجادلة أن هذه المعارضة باتت من بعض الأوجه تخدم النظام من حيث أنها تشكل دليلاً على غياب بديل يحظى بالمصداقية.

وفي السياق نفسه، فإن الحركة الاحتجاجية شكلت في البداية تحدياً حقيقياً، خصوصاً مع توسعها عبر خطوط جغرافية واجتماعية وطائفية. إلا أنه، وبعد مرور العام الماضي، فإن النظام توصل إلى طريقة للسيطرة عليها. لقد اكتسبت قوات الأمن، التي تجاهلت الكلفة البشرية، خبرة كبيرة وثقة بالنفس في التعامل معها. لم يكن للمظاهرات الروتينية في سائر أنحاء البلاد والاحتجاجات السريعة في العاصمة والهيجان الواسع تعبيراً عن الإحباط الشعبي - كما ظهر أخيراً في مناطق هادئة مثل حي المزة الراقي في دمشق، ومناطق وسط حلب ومدينة الرقة الشمالية الشرقية - لم يكن لكل هذا أي أثر مرئي على قدرة النظام على تحملها. من شأن مظاهرات على شاكلة مظاهرة ميدان التحرير أن تهز قواعد النظام؛ إلا أنه ورغم وجود الاحتمالات الكامنة لمثل هذا الأمر، فإن السلطات اكتسبت الأدوات اللازمة لمنعه.

كما أن حالة التمرد الناشئة يُنظر إليها من قبل النظام حالياً على أنها إزعاج أكثر منها تهديداً حقيقياً - وهي نقطة اتضحت بشكل جلي من خلال إعادة الاستيلاء وبضراوة على مناطق كانت قد "حررت" سابقاً. وفي هذا الصدد، فإن ثمة خطأ فاصلاً بين خطاب السلطات

لقد تعهدت السعودية وقطر بتسليح المعارضة، مما عزز احتمال وجود قوات معارضة مستعدة للمعركة. لكن حتى الآن، ما من مؤشرات تُذكر على أن الدولتين وفيتا بوعدهما؛¹⁹ كما أن ما من دليل على حدوث أي أثر على الأرض. من وجهة نظر النظام، فإن هذه البلدان ستواجه عقبات لوجستية كبيرة في نقل الأسلحة، ليس أقلها غياب أي طريق ترانزيت عبر الدول المجاورة.

في لبنان، يبدو جميع اللاعبين السياسيين متفقين على أن الهدف النهائي ينبغي أن يكون المحافظة على الوضع الراهن وأن أي انخراط جدي في الصراع في البلد المجاور سيحدث أثراً عكسياً.

تركيا تحتضن المنشقين عن الجيش السوري. ويُداول أنها تتساهل إزاء تهريب كميات كبيرة من الأسلحة؛ لكن ذلك مختلف نوعياً عن قيام شراكة مفتوحة مع دول الخليج التي تقيم مع أنقرة علاقات ملتبسة يعكسها تصورات بأن لدى دول الخليج أجنداث يطغى عليها الطابع الطائفي، والأصولية المعادية لإيران. ونتيجة لذلك، يمكن المجادلة بأن تركيا ستفضل دوراً أقل حيوية على الأقل في غياب موقف أميركي أكثر تقدماً وستسعى إلى المحافظة على سمعة جيدة لدى شرائح واسعة من السوريين، وتجنب المشاركة في حرب بالوكالة يمكن أن تُحدث أثراً عكسياً على أراضيها - خصوصاً إذا ردت سورية أو إيران بتسليح حزب العمال الكردستاني - والمحافظة على خصوصيتها مع إيران ضمن حدود معينة.

يبدو رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حريصاً على حماية الحدود السورية من تهريب الأسلحة، خشية تبعات وصول المعارضة التي يقودها السنة إلى السلطة في دمشق و - حالما انتهت القمة العربية في بغداد - أعد مهاجمة لدول الخليج العربية بشأن سياستها حيال سورية.²⁰

من بين جميع جيران سورية، يمكن المجادلة بأن الأردن هو الخيار الأكثر قوة. طبقاً لتقارير إعلامية، فإن الملك عبد الله تعرض لضغوط من الرياض ليُجعل من بلاده ممراً للأسلحة إلى المعارضة، وتلقى وعوداً بمساعدات اقتصادية كبيرة مقابل ذلك.²¹ رغم ما يُذكر عن أن عمان قاومت هذه الضغوط حتى الآن، خشية أن تجر إلى صراع خطير، إلا أن السؤال يظل مفتوحاً حول إلى متى ستستمر مقاومتها،

¹⁹ طبقاً لمعظم المراقبين، فإن أسلحة الجماعات المعارضة تأتي بشكل أساسي من داخل سورية نفسها - من مخازن أسلحة النظام التي استولت عليها المعارضة؛ ومن المنشقين؛ أو من مسؤولين مستعدين لتحقيق بعض الريح. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين، ومسؤولين أميركيين، نيسان/أبريل 2012.

²⁰ رداً على دعوات السعودية إلى تسليح المعارضة، قال، "نرفض أي تسليح [للمعارضين السوريين] و عملية إسقاط النظام، لأن هذا سيشترك أزمة أكبر في المنطقة ... موقف هذين البلدين [قطر والسعودية] غريب جداً ... إنهما تدعوان لإرسال الأسلحة بدلاً من العمل على إطفاء الحريق، وسيسمعون صوتنا، بأننا ضد التسليح و ضد التدخل الأجنبي ... نحن ضد تدخل بعض البلدان في الشؤون الداخلية لسورية، وتلك البلدان التي تتدخل في شؤون سورية الداخلية ستتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد". وأضاف: "لقد مضى عام والنظام لم يسقط، ولن يسقط، ولماذا يسقط؟"، *الديلي ستار*، 1 نيسان/أبريل 2012.

²¹ *ول ستريت جورنال*، 30 آذار/مارس 2012.

²² انظر Crisis Group Middle East Report N°118, *Popular Protest in North Africa and the Middle East (IX): Dallying with Reform in a Divided Jordan*, 12 March 2012. طبقاً للبول ستريت جورنال، فإن مسؤولاً أردنياً رفيعاً قال، "نحن بلد لا يتدخل بشؤون الآخرين. لكن إذا تحول الأمر إلى ظرف قهري، فإن علينا أن نتدخل - هذه هي حكاية الأردن"، 30 آذار/مارس 2012.

"ينتصر" حقاً؛ ما يمكن أن يفعله هو أن يتحمل، مع هيكليته الرئيسية – المكونة من حكم العائلة والأجهزة القمعية – دون أن يتأثر، حتى لو تداعت كل الأمور الأخرى. من منظوره الخاص، بالطبع، فإن ذلك كافٍ.

أما بالنسبة للمتعاطفين معه، فإن الجزء الأكبر مما يخشونه من المرحلة الانتقالية سيحدث حتى دون وجود مرحلة انتقالية: استمرار حالة عدم الاستقرار والرعب؛ الدمار الاقتصادي؛ تعمق النزعة الطائفية؛ الأسلمة المتسارعة (مع تقديم النظام للتنازلات لتهدئة المؤسسة الدينية)؛ وتنامي الأصولية؛ والخضوع المتزايد للنفوذ الأجنبي (مع تنامي اعتماد النظام على الحلفاء القدامى ومع هشاشته المتزايدة أمام أعدائه التقليديين). الأكثر من ذلك، فإن من شبه المؤكد أن الحريات التي كانوا يتمتعون بها قبل الأزمة ستتفصل مع تعزيز قوة الأجهزة الأمنية، التي باتت أقوى من خلال المواجهات المستمرة. قد تهدأ مخاوف العلويين من عمليات الانتقام العنيفة والطائفية على يد السنة، لكن على حساب التساهل مع، أو الانخراط الفعال بجرائم واسعة النطاق ستسهم أكثر في عزلتهم عن أغلبية السوريين وبالتالي ستهدد مستقبلهم.

مع ذلك، ورغم الوضع الكارثي موضوعياً، فإن النظام يشعر حالياً بأنه قوي.²⁴ المسؤولون المتشددون الذين يأمرون بالعمليات القمعية تعززت قناعتهم بأنهم على المسار الصحيح. أما احتمال أن يفضي مثل هذا المسار إلى دولة فاشلة تعاني من أزمة إنسانية في مجتمع تصاعدت فيه الراديكالية والاستقطاب على نحو خطير فإن من شبه المؤكد أنه لن يكون له أثرٌ يُذكر سواء على تفكيرهم أو على أفعالهم.

IV. منع مزيد من التدهور

تعود جذور الأزمة السائدة في ما تبين حتى الآن أنه حسابات غير واقعية وغير قابلة للتصديق من قبل جميع المعنيين. النظام يتوقع من معارضته الداخلية في المحصلة أن تستسلم. بعض السوريين يراهنون على التدخل العسكري الأجنبي الحاسم الذي، ورغم أنه قد يحدث في المستقبل، فهو ليس موضع دراسة الآن؛ ويراهن آخرون على التقارب السياسي بين الغرب وروسيا والذي يبدو بعيداً بنفس الدرجة؛ كما أن ثمة من يراهن على القضاء على حركة الاحتجاج والتمرد والعودة إلى الحياة الطبيعية.

²⁴ جهاد مقدسي، الناطق بلسان وزارة الخارجية السورية، شعر بما يكفي من الثقة للإعلان رسمياً بأن "معركة تمزيق الدولة" انتهت. وكالة الأنباء العربية السورية، 1 نيسان/أبريل 2012. ثمة شعور بأن النظام استعاد السيطرة على الوضع أخيراً وينشر بقوة بين المتعاطفين معه وحلفائه وخصومه على حدٍ سواء. مقابلات واتصالات أجرتها مجموعة الأزمات مع مؤيدي النظام ونشطاء في المعارضة، آذار/مارس 2012. تعزز هذا الشعور في تصريحات لحليف النظام الرئيسي، حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله. في 30 آذار/مارس، أكد أن احتمالات التدخل الأجنبي في سورية تراجع، وأن تسليح المعارضة لم يعد خياراً وأن الإطاحة بالنظام بالقوة قد فشلت ولم تعد ممكنة. Naharnet, 30 March 2012.

وتصورها للتهديدات. وسائل الإعلام المحلية تستحضر دون انقطاع مؤامرة كونية قوية تهدف إلى تدمير سورية؛ أما في المجالس الخاصة، فإن المسؤولين يقللون من شأن قدرات جماعات المعارضة المسلحة، ويصفونها بأنها مجرد جماعات متطوعة في المجتمعات المحلية انضم إليها عدد صغير من المنشقين ولا تتمتع بشكل عام بأي دعم أجنبي. بالنسبة للنظام، فإن اتساع نطاق الإجراء وظهور ديناميكيات الحرب الأهلية لا تبرر تغييراً في المقاربة، من حيث أنها لا تهدد بنية السلطة. وبشكل مماثل، فإن المسؤولين يصورون التفجيرات على أنها علامة على يأس المعارضة، وتحولها إلى الراديكالية وحتى تهديتها. الأكثر من ذلك، فإن مثل هذه الهجمات تتلاءم تماماً مع الرواية الرئيسية للنظام ومحاولته مساواة الانتفاضة الحالية بتمرد الإخوان المسلمين في الثمانينيات – وهو صراعٌ كسبه النظام وبالتالي فهو يمثل سابقة ما تزال ماثلة في أذهان السوريين العاديين.

وأخيراً، من المشكوك به أن الانهيار البطيء للاقتصاد سيدفع إلى ظهور مخاوف كبيرة أو إعادة للحسابات في أوساط صنّاع القرار. المفارقة أن تدهور قيمة الليرة السورية قلل من إنفاق الدولة بالعملة الأجنبية، وأجلّ إفلاسها؛ وبالفعل، فإن رواتب القطاع العام تراجعت إلى النصف مع تضاعف قيمة الدولار بالعملة المحلية. إن التأخر في دفع الرواتب، وتراجع الخدمات الأساسية، ونقص الوقود والارتفاع الصاروخي في الأسعار بالكاد أثر على مسار الأحداث أو على فعالية المعارضة. في مجتمع معبأ إلى درجة كبيرة، فإن كل من يمكن أن يتم إغراؤه بالتظاهر قد فعل ذلك أصلاً؛ ومن غير المحتمل أن تُخرج الصعوبات الاقتصادية عدداً أكبر من هؤلاء إلى الشوارع. إن حقيقة الانهيار شبه الكامل للإدارة المحلية، والتعليم والرعاية الصحية التي أثرت في عدة مناطق من البلاد ليس لها تبعات تُذكر على نظام يبدو حتى الآن وكأنه تخلى عن أي هدف باستثناء البقاء. بالنسبة للعائلة الحاكمة، يمكنها بسهولة أن تحول مصالحها في قطاع الأعمال من الاقتصاد القانوني إلى فرص السوق السوداء التي تحقق القدر نفسه من الربحية.

كل ذلك يفسر التناقض بين القلق المفرط والتمتامي الذي عبر عنه المتعاطفون مع النظام من جهة والثقة التي لا تنتزع التي تظهر في المجالس العامة والخاصة في خطاب قادتهم وفي لسان حالهم من ناحية أخرى.²³ يبدو أن هؤلاء يعيشون راحة نفسية، حيث يُحملون كل المسؤولية للآخرين؛ ولا يرون أي تهديدات مباشرة سواء لهم أو لطريقة حياتهم في جيوب ضيقة ومحمية؛ معززين بالدعم الأعمى والمتزلف لأنصارهم؛ ومقتنعين بأن المجتمع الدولي لن يفعل الكثير؛ وأن توازن القوى قد تحول لصالحهم خلال الأسابيع القليلة الماضية.

إن أياً من هذا لا يعني أن حصيلة الصراع باتت واضحة، وأن الحركة الاحتجاجية قد هزمت، وأن مجموعات المعارضة المسلحة سيتم سحقها، وأن المجتمع الدولي سيحجم عن التدخل العسكري المباشر أو أن النظام سينتصر في النهاية. لقد تطور هذا الصراع أصلاً على عدة مراحل، خسر خلالها الأسد جميع المزايا التي كان يتمتع بها في الماضي، باستثناء القدرة من جهة على القمع وأخذ أنصاره رهينة لتهديد الحرب الأهلية الشاملة من جهة أخرى. لا يستطيع النظام أن

²³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، شباط/فبراير – آذار/مارس 2012.

أنصاف الخطوات العسكرية نيابة عن المعارضة ستشكل دافعاً كافياً لـ "فعل شيء" – إلا أن هذه لن تكون كافية لصد هجوم النظام. ثمة أسباب مقنعة لرغبة الولايات المتحدة بالامتناع عن أي انخراط عسكري مباشر – ليس أقلها خطر انتقال المعارك إلى البلدان المجاورة واندلاع حرب أهلية أكثر دموية. إلا أن النتيجة النهائية لهذه المقاربة المختلطة التي يتم التفكير بها حالياً تخاطر في الوقت نفسه بتقويض المسار الدبلوماسي وتعريض المعارضة لأعمال انتقامية أقسى.

يأمل العديد من السوريين العاديين في مسار مختلف. إنهم يتوقون لمقاربة أكثر براغماتية وإجماعاً، وبمرحلة انتقالية منضبطة ومتفاوض عليها يمكن أن تجنب البلاد مزيداً من سفك الدماء.²⁸ بعض أطراف المعارضة عبروا بوضوح عن تفضيلهم لمثل هذا المسار. وثمة عدد كبير من المسؤولين المحبطين من قيادتهم، ممن ينتظرون أن تثبت الأحداث أن المتشددين في القيادة كانوا مخطئين وبالتالي منح المسار السياسي فرصة.²⁹ وعلى نحو مماثل، هناك عدة لاعبين دوليين هاميين يمكن أن يوافقوا على مسار وسط بين الفوضى دون النظام والفوضى مع وجود النظام؛ أي وجود مرحلة انتقالية منضبطة تحافظ على مؤسسات الدولة، وتصلح الأجهزة الأمنية بشكل كامل وتضع على الطاولة بشكل واضح قضية حكم العائلة غير الخاضع للمساءلة؛ ويضم هؤلاء روسيا، والولايات المتحدة، وتركيا ومصر. هناك قوى أكثر راديكالية عازمة على دعم النظام والمعارضة، ولا شك أن كلاً منها تقوي الطرف الآخر، داخلياً، وعلى الساحة الدولية. إذا انتصر أولئك الذين يعبرون عن رؤية براغماتية، فإن عليهم الانضمام إلى مسار واقعي إلى الأمام.

من أجل تعظيم فرص حدوث ذلك، فإن الهدف الأول والفوري ينبغي أن يكون وقف التدهور المتزايد باتجاه أشكال أكثر خطورة من العنف. وبالفعل، فإن أية عملية سياسية ستظل لا معنى لها بالنسبة لأولئك الموجودين على الأرض إذا لم تبدأ بتقديم حماية وإغاثة ملموسين لهم بعد عام من القمع المتصاعد؛ وهذا لا يتطلب ببساطة وفقاً لإطلاق النار وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية، بل أيضاً وجود آلية فعالة للمراقبة والتنفيذ.

بعض الأفكار التي وضعها عنان، وتم التعبير عنها في البيان الرئاسي لمجلس الأمن، لا ينبغي تجاهلها بتسرّع. بدلاً من ذلك، ينبغي أن يتم تطوير هذه الأفكار لجعلها أساساً لصفحة متوازنة. وبدلاً من الحصول على قبول سريع وغامض من قبل النظام لخطة غامضة، ينبغي أن يكون الهدف موافقة المجتمع الدولي بقوة على خطة متكاملة – وهي أفضل طريقة للتحرك قدماً نحو قبول النظام والمعارضة بها. بالإضافة إلى بنود خطوة المبعوث الخاص ذات النقاط الست، فإن الأوجه التالية ستكون محورية للنجاح النهائي وينبغي أن يتم تطويرها بقدر أكبر من التفصيل:

□ ما هو المطلوب لوجود آلية مراقبة من أطراف ثالثة – من حيث الأعداد، والتفويض، والقدرات – لمعالجة الانتهاكات التي

روسيا والصين، المدفوعتين بكراهيتهما للاحتجاجات الشعبية، ومجموعات المعارضة المسلحة، وعدم الاستقرار والتدخل الغربي، استمرتا بتعليق آمالهما على أن يسوّي النظام هذه القضية، سواء من خلال الأدوات العسكرية أو السياسية – متناسيتين حتى الآن فشله المتكرر في فعل ذلك.²⁵ موسكو بشكل خاص تبدو واعية تماماً لحقيقة أنه مهما كان الدور الدولي الذي تلعبه في هذا الصراع فهو مرتبط بموقفها الراهن؛ وأنها إذا تحولت ضد النظام، أو إذا انهار النظام، فإنها ستخسر الاهتمام الكبير الذي حظيت به مؤخراً والنفوذ الذي يترافق مع ذلك.

في ما عدا البيانات القاسية التي يطلقها الغرب والعقوبات الاقتصادية التي يفرضها، فإنه بدا ومنذ وقت طويل مكتفياً بانتظار أن يضع السوريون حداً لهذا الصراع، سواء من خلال مظاهرات على نمط ميدان التحرير، أو حالات الانشقاق المتزايدة، أو انقلاب من داخل النظام أو المكاسب المتزايدة التي يمكن أن تحققها معارضة خارجية موحدة وذات رؤية مستقبلية. قد يكون ذلك بدأ بالتغير؛ حيث أن القرار الذي اتخذه مؤتمر "أصدقاء سورية" في اسطنبول في نيسان/أبريل بتقديم الدعم المالي والتقني للمعارضة خطوة أولى نحو مساعدة أكثر قوة لعناصرها المسلحة. وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، وفي معرض وصفها للسياسة الأمريكية، وضعت عدداً من العناصر تُشير إلى تقسيم للعمل بين واشنطن وحلفائها العرب: الولايات المتحدة تقدم الدعم الاستخباري والدعم في مجال الاتصالات للمعارضة؛ ودول الخليج العربية تقدم الأسلحة للمتمردين؛ والحوافز النقدية للمنشقين؛ وقدراً أكبر من المساءلة لمرتكبي العنف في النظام.²⁶

إلا أن من شبه المؤكد أن هذا لن يُنهى المأزق، وبالتأكيد ليس في المستقبل المنظور. كما تمت مناقشته أعلاه، فإن تسليح المعارضة ليس سهلاً وليس خلوها من المخاطرة: مسارات العبور ليست مضمونة؛ سيستغرق الأمر وقتاً لبناء قوة مقاتلة جديّة؛ ويمكن أن ينتهي المطاف بالأسلحة في أيدي غير مرغوب بها؛ ويمكن للنظام أن يرفع من وتيرة عملياته بشكل كبير إذا أحس ببداية شيء جدي. الأكثر من ذلك، فإن الدول العربية بدت منقسمة حتى الآن، وغير قادرة على العمل بشكل متسق – وهي بشكل عام راغبة في أن تقوم جهات أخرى بفعل ذلك.

في هذه الأثناء، فإن مقاربة ثنائية أميركية عربية – من جهة تعلن الدعم لعنان ولقرار دبلوماسي؛ ومن جهة أخرى، تحاول الدفع نحو قدر أكبر من عسكرة المعارضة – تشكل إستراتيجية متعارضة مع نفسها كما يمكن أن تحدث بسهولة أثراً عكسياً. يجادل البعض بأن التلويح باحتمال وجود قوة معارضة أقوى من شأنها أن تقنع الأسد بالاستسلام.²⁷ إلا أن ثمة سيناريو آخر أكثر احتمالاً: سيشير النظام إلى أي قرار بتسليح المعارضة على أنه انتهاك لخطة عنان وسيستعمله كسبب لعدم التزامه ولتجديد هجماته؛ وفي هذه الأثناء، فإن

²⁵ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومحللين روس، شباط/فبراير 2012.

²⁶ انظر مقابلاتها مع فوكس نيوز، 1 نيسان/أبريل 2012.

²⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين ومسؤولين أميركيين، واشنطن، نيسان/أبريل 2012.

²⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير – آذار/مارس 2012.

²⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، شباط/فبراير – آذار/مارس 2012.

□ ينبغي إجراء تحقيقات ذات مصداقية في أعمال العنف، خصوصاً عمليات القتل الطائفي – التي يمكن أن تحدث حتى في غياب توجيهات واضحة من القيادة بالقيام بذلك.

في حال لم يحدث وقف فوري للتصعيد، وما لم يتم تحقيق التقدم نحو حل سياسي، فإن سورية ستشهد صراعاً متصاعداً في مجتمع يشهد تحولات متزايدة نحو الراديكالية. وهذه أضمن طريقة يخسر فيها الجميع.

دمشق/بروكسل، 10 نيسان/أبريل 2012

تحدث لوقف إطلاق النار المتبادل وغير المشروط، والتي من شبه المؤكد أن الآلية ستنتهز دون تحقيقها؟

□ هل يمكن أن تطبق الخطة أولاً على نطاق أصغر، في مناطق تجريبية حيث يمكن التوصل مباشرة إلى وقف لإطلاق النار، كطريقة لإظهار قدرتها على توفير تهدئة سريع وملمس؟

□ ما هو المطلوب لتحقيق وضمان التزام جيران سورية، وكيفية التحقق من هذا الالتزام، بتجميد نقل وتهريب الأسلحة عبر حدودها؟

□ كيف يمكن تعريف بدقة وتنفيذ التزام النظام بالسماح بالاحتجاجات السلمية وفي الوقت نفسه السماح للسلطات بحماية بعض المصالح الحيوية: في الحد الأدنى ضمان ألا تحدث الاحتجاجات الجماهيرية في قلب العاصمة (داخل محيط محدد تعتبره السلطات حساساً بشكل واضح)؟

□ الشروع في تحقيقات جديّة في أكثر أشكال العنف سوءاً كخطوة أساسية نحو منع تكرار حدوثها، مما يتطلب التعاون السوري مع فريق من الخبراء الدوليين.

على المدى الطويل، يجب أن يظل الهدف، بالطبع، التوصل إلى مرحلة سياسية انتقالية. وعلى فرض الانطلاق بالجهود لتحقيق ذلك، ينبغي أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار:

□ الأشخاص الذين انتفضوا لن يغيروا مسارهم طالما أن النظام استمر في استعمال العنف غير التمييزي وطالما حرّموا من إمكانية التعبير السلمي عن مظالمهم؛

□ ستستمر المعارضة الأكثر براغماتية في كونها لا تتمتع بثقل كبير إلى أن يحظى الحل السياسي بقدر كافٍ من الدعم الدولي؛

□ إن أي حل سياسي دائم سيتطلب التفاوض على ثلاث قضايا باتت تشكل سمات لهذا الصراع، أساس شرعية الرئيس؛ دور العائلة الحاكمة في هيكلية السلطة؛ والبنية الطائفية لقوات الأمن وأدائها الطائفي؛

□ من وجهة نظر النظام، ستكون أي عملية سياسية لا قيمة لها ما لم تتصدى لتحدي وجود جماعات معارضة مسلحة و الدعم العسكري الخارجي؛

□ لن يفكر النظام في أي تعديل هام على سلوكه ما لم تسحب روسيا دعمها غير المشروط له؛

□ ليس لروسيا من الأسباب تحثها على تغيير موقفها إذا عنى ذلك فقدانها لأي نفوذ على النظام وأي صلة بالصراع، لأنها بذلك سرعان ما ستهمش وتُمنع من لعب دور محوري في عملية التفاوض؛

□ من شبه المؤكد أن بعض العنف سيحدث حتى مع بداية العملية السياسية، ترتكبه العناصر المتشددة في النظام، أو جماعات المعارضة أو كلاهما معاً؛